القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الاثنين، 23 يناير 2023

في التقرير:

- **"غلانط يضع العصي في عجلات سموطريتش"**
- **"الإدارة المدنية ستشدد تطبيق قانون البناء غير القانوني في الضفة الغربية"**
- **وزراء من الليكود يصلون إلى خان الأحمر، اليوم، ويطالبون بإخلائها فورًا**
- **الجيش يعترف: الجنود الذين قتلوا فلسطينيا كذبوا حين زعموا أنه حاول اختطاف سلاح أحدهم**
- **المستوطنون حاولوا إعادة بناء البؤرة الاستيطانية التي تم إخلاؤها نهاية الأسبوع**
- **اشتباه: طفل فلسطيني حاول تنفيذ عملية طعن في القدس**
- **نتنياهو ودرعي يفحصان سن قانون ضد تدخل القضاء في تعيين الوزراء**

"غلانط يضع العصي في عجلات سموطريتش"

"يسرائيل هيوم"

الوساطة بين يوآف غلانط وبتسلئيل سموطريتش في إطار الاتفاقات الائتلافية لا تسير بسهولة. والانفجار الذي وقع يوم الجمعة الماضي، على خلفية إخلاء بؤرة "أور حاييم"،

القدس عاصمة فلسطين

كان مجرد جزء من الخلافات بين الطرفين، خلال الأسبوعين الماضيين، حول تقسيم الصلاحيات في وزارة الأمن.

وعلمت "يسرائيل هيوم" أنه جرت، يوم الخميس، محادثة هاتفية ثلاثية بين الوزيرين ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وصلت إلى نغمات عالية.

الخلاف المستمر منذ تشكيل الحكومة بين وزير الأمن، غلانط، والوزير في وزارة الأمن، سموطريتش، يدور حول موضوع تقسيم الصلاحيات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ويطالب سموطريتش بتسريع الإجراءات التي نصت عليها اتفاقيات الائتلاف والتي من المفترض أن تنقل إليه كل ما يتعلق بالحياة المدنية في المنطقة. لكن غلانط يواجه صعوبة في التخلي عن الصلاحيات.

وعلمت "يسرائيل هيوم" أن سموطريتش طالب، يوم الخميس الماضي، بدفع إقامة الإدارة التي يفترض أن تتولى القضايا المتعلقة بإدارة الحياة المدنية في يهودا والسامرة. ومن ناحية أخرى، طلب غلانط المشاركة في إنشاء الإدارة، من بين أمور أخرى، في توزيع المعايير والتعيينات. لكن سموطريتش يطالب بعدم تدخل غلانط في الأمر إطلاقا. وفقط بعد تدخل نتنياهو، أصدر غلانط رسالة إلى الموظفين في وزارة الأمن، يطلب فيها دفع القضية إلى الأمام.

القدس عاصمة فلسطين

ويوم الجمعة، بعد يوم واحد من المحادثة الصعبة، تم إخلاء البؤرة الاستيطانية في السامرة. ونظروا في حزب سموطريتش إلى خطوة غلانط على أنها محاولة لتلقين سموطريتش درسًا، فهو لم يبلغه بالإخلاء وتجاهل مطالبته بتأجيل الإخلاء حتى المفاوضات.

في الأسابيع الثلاثة الماضية، التقى سموطريتش وغلانط ونتنياهو ثلاث مرات لتوزيع العمل والصلاحيات داخل وزارة الدفاع، بشكل منظم. ويطالب سموطريتش بإخراج إدارة الحياة المدنية من أيدي الجهاز العسكري وممارستها بشكل "طبيعي" وليس كنظام فرعي يسيطر عليه الجيش. لكن الجيش لا يحب هذه الفكرة، وغلانط يحاول الوقوف إلى جانب مسؤولي الجيش.

خلال تلك الاجتماعات، ادعى غلانط أنه بحاجة إلى دراسة مسألة فصل الحياة المدنية في يهودا والسامرة عن النظام العسكري. ووافق سموطريتش على منحه مهلة مؤقتة، وقام الاثنان بإعداد ملخصات لكيفية سير الأمور في الفترة الانتقالية، ولكن على خلفية عدم إحراز تقدم، تصاعدت التوترات بين الوزيرين.

بالأمس في اجتماع رؤساء الائتلاف، أثار سموطريتش الموضوع. وزعم حزبه أن غلانط يضع العصي في عجلات الوزير في وزارة الأمن، لكن بعض رجاله يؤكدون أنه ليس لديه شكوى ضد وزير الأمن، لأن الاتفاقات تمت مع نتنياهو. وبحسب المصادر ذاتها، كان على نتيناهو أن يوضح لغلانط اتفاقيات التحالف عندما وعده بمنصب وزير الأمن.

القدس عاصمة فلسطين

ورفض المقربون من الوزير غلانط التعقيب على النبأ. لكن مسئولين في وزارة الأمن قالوا لـ "يسرائيل هيوم" إن هذه إجراءات تستغرق وقتًا بسبب تعقيد الأمر، وليست تأخيرًا متعمدًا.

"الإدارة المدنية ستشدد تطبيق قانون البناء غير القانوني في الضفة الغربية"

"يسرائيل هيوم"

على خلفية التوتر في وزارة الأمن، بين الوزيرين غلانط وسموطريتش، يحاول التحالف تنظيم سلوكه الداخلي. فقد ناقش اجتماع رؤساء الائتلاف، الذي عقد أمس، ضرورة قيام الإدارة المدنية بفرض القانون على الفلسطينيين بشكل أكبر، إثر الوثيقة التي قدمها وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير في اجتماع الحكومة.

علاوة على ذلك، تم الاتفاق على تشكيل فريق لمعالجة قضية القرية البدوية في خان الأحمر. ومن المتوقع أن يضم الفريق الوزراء ياريف ليفين وبن غفير ويواف غلانط وبتسلئيل سموطريتش. كما تم الاتفاق على تنظيم الصلاحيات بين وزير الأمن والوزير الثاني في الوزارة، سموطريتش. وقالت مصادر في الليكود إن "على غلانط احترام اتفاقيات الائتلاف مع سموطريتش".

في الوقت نفسه، من المعلومات التي حصلت عليها "يسرائيل هيوم"، يبدو أن وزير المالية سموطريتش سيكون مسؤولاً عن قانون التجنيد الإجباري وقانون أساسي: دراسة التوراة. ومن المفترض أن تنظم هذه القوانين الإعفاء من التجنيد لطلاب المدارس الدينية.

القدس عاصمة فلسطين

في غضون ذلك، أشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى إخلاء بؤرة "أور حاييم" الاستيطانية في السامرة بعد غياب وزراء الصهيونية الدينية عن الجلسة احتجاجا على الاخلاء. وقال نتنياهو إن هناك سياسة متوازنة فيما يتعلق بإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، لأنه تم أيضًا إخلاء مناطق غير قانونية للفلسطينيين في ذلك الصباح.

وأوضح رئيس الوزراء: "نحن نطبق القانون بشكل متوازن، فالإدارة هدمت ثلاثة منازل للعرب". وأشار نتنياهو إلى المنازل التي دمرتها قوات الأمن في وادي رحال وقرية أرطاس في محافظة بيت لحم.

ورد عليه بن غفير قائلا إن "السياسة غير متوازنة"، وقدم توثيقًا لعدد من المباني التي بناها فلسطينيون في يهودا والسامرة، الشهر الماضي، وطالب بهدمها.

وزراء من الليكود يصلون إلى خان الأحمر، اليوم، ويطالبون بإخلائها فورًا

"يسرائيل هيوم"

يصل الصراع على قرية خان الأحمر إلى ذروته، مرة أخرى: في الأسبوع المقبل من المقرر أن تقدم الدولة ردًا إلى المحكمة العليا حول مستقبل القرية الفلسطينية "غير القانونية"، المقامة على شارع رقم 1 في الطريق إلى البحر الميت – وتستعد جميع الأطراف للمواجهة.

القدس عاصمة فلسطين

ومن المتوقع أن يصل إلى القرية، اليوم الاثنين نشطاء حزب الليكود بقيادة عضوي الكنيست داني دانون ويولي إدلشتاين، حيث سيطالبون بتطبيق القانون والنظام – وإخلاء القرية. وسيعقد عضوا الكنيست، اللذين أصيبا بخيبة أمل من توزيع الحقائب في الحكومة، لقاء مع نشطاء منظمة "رجافيم" التي تقود الحملة ضج البناء الفلسطيني، ومن ثم سيدليان بتصريحات لوسائل الإعلام.

وطالب دانون في اجتماع كتلة الليكود بأن يتضمن رد الدولة إلى المحكمة العليا "تحديد موعد للإخلاء". وقال دنون إن "هذه مستوطنة بدوية غير شرعية أقيمت على أراضي حكومية بالقرب من القدس"، وبحسب قوله، "يجب أن يكون الجواب واضحًا – سيتم إخلاء خان الأحمر على الفور".

وتتفق تصريحات دانون وإدلشتاين مع مطلب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، في جلسة مجلس الوزراء، أمس الأحد، بإخلاء خان الأحمر و"بؤر" عربية أخرى. وقال الوزير "يجب تطبيق القانون على جميع السكان".

في الوقت نفسه، يشمر النشطاء الإسرائيليون الذين يساعدون أبناء قبيلة الجهالين، الذين يعيشون في خان الأحمر، عن سواعدهم، قبل رد الدولة، ويعقدون سلسلة من الإحاطات للصحفيين لنقل رسالة مفادها أنه يجب ترك القرية في مكانها.

كما يستعد الفلسطينيون للقتال دفاعا عن القرية التي أصبحت رمزا. بعد مرور خمس سنوات على قرار المحكمة العليا إخلاء القرية، يستعد الفلسطينيون لحقيقة أنه قد يتم تنفيذ

القدس عاصمة فلسطين

القرار، ولكن ليس من دون احتجاج من جانبهم. وفي الأيام الأخيرة، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي دعوات فلسطينية لمعارضة الإخلاء، ومن المحتمل أن تزداد في الأيام القادمة.

وكتب في العديد من المنشورات والتغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي، على خلفية صور أعلام منظمة التحرير الفلسطينية في القرية، "يجب دعم سكان خان الأحمر ردًا على دعوات المستوطنين لتهجيرهم". وتم توجيه الدعوة للتوجه إلى خان الأحمر، الأسبوع المقبل، للتصدي لـ "نية اليمين الإسرائيلي المتطرف لمهاجمة خان الأحمر والضغط من أجل تهجير سكانها".

وقال الشيخ ناجح بكيرات، رئيس مجمع الأقصى والتراث، إن "حكومة الاحتلال تسعى إلى تهجير سكان القدس وفرض قيود عليهم بكل الطرق وتقليص التواجد الفلسطيني في المدينة المقدسة. أهالي الخان الأحمر مستعدون لمواجهة مخططات الاحتلال وهذه لن تزيدهم إلا عزمًا وثباتًا".

وقالت منظمة أصدقاء الجهالين: "إن الترويج لإنشاء وتطوير البؤر الاستيطانية غير القانونية حول خان الأحمر في الوقت الذي تجري فيه المطالبة بإخلاء القرية، يتطلب قدرا كبيرا من السخرية، خاصة وأن القرية كانت قائمة هناك قبل جميع المستوطنات اليهودية. وبينما تمت المصادقة على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية، لم تتم الموافقة على طلب واحد من أصل 12 طلبا تم تقديمها لتنظيم قريتهم.

وأضافت المنظمة أن "المنظمات اليمينية التي تعتقد أن المنطقة مخصصة لليهود فقط وتتجاهل البدو في المنطقة قد تورط الدولة على المستوى الدولي ومع محكمة لاهاي. في العام الماضي روجت الدولة لخطة توطين بديلة لسكان القرية، على أراضي حكومية، تقع على مقربة من القرية، وتأخذ في الاعتبار ثقافة البدو واحتياجاتهم، وقد حان الوقت لتنظيم مساكنهم".

الجيش يعترف: الجنود الذين قتلوا فلسطينيا كذبوا حين زعموا أنه حاول اختطاف سلاح أحدهم

القناة 11 في التلفزيون الإسرائيلي

اعترف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، مساء أمس (الأحد)، أن الجنود أطلقوا النار في الأسبوع الماضي، على فلسطيني وقتلوه، قرب مستوطنة عوفرا، دون أن يشكل أي تهديد على حياتهم، وأنهم كذبوا حين زعموا أنه حاول سرقة سلاح أحدهم، وفقا لنتائج تحقيق أجرته شعبة يهودا والسامرة في الجيش.

وقد وقع الحادث في 15 يناير الجاري، حين أطلق جنود من "وحدة كفير" النار على فلسطيني، زعم المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي في حينه، أنه ركض نحوهم وهو مسلح بسكين. وقال المتحدث في بيانه آنذاك: "ألقى فلسطيني الحجارة على قوة تابعة للجيش الإسرائيلي بالقرب من عوفرا، ومن ثم ركض نحو المقاتلين وفي يده سكين، فأطلق المقاتلون النار عليه".

القدس عاصمة فلسطين

وخلافا لبيان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، وبحسب توثيق الحادث، يبدو أنه تم إطلاق النار على الفلسطيني دون ان يحاول انتزاع أسلحتهم أو تهديدهم. وكتب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في بيانه الذي تم إرساله إلى الصحفيين حول هذا الموضوع، أن "قوة من الجيش الإسرائيلي لاحظت سيارة مشبوهة. ورفض المشتبه بهم ركاب السيارة التوقف للتفتيش فردت القوة بوسائل تفريق المظاهرات، وحاول المقاتلون اعتقال أحد المشتبه بهم في السيارة فاندلعت مواجهة عنيفة حاول خلالها المشتبه به سرقة سلاح من مقاتل، وردت القوة بإطلاق النار".

والآن، بعد أسبوع من الحادث، ينشر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إعلانًا جديدًا يفيد بأنه بعد الحادث، تم فتح تحقيق في الجيش الإسرائيلي، وسيتم إرسال نتائجه في النهاية إلى مكتب المدعي العسكري للنظر فيها.

المستوطنون حاولوا إعادة بناء البؤرة الاستيطانية التي تم إخلاؤها نهاية الأسبوع

"هآرتس"

حاول المستوطنون، أمس (الأحد)، إعادة إنشاء بؤرة "أور حاييم" الاستيطانية التي أقيمت فجر يوم الجمعة الماضي في الضفة الغربية وأخلتها قوات الأمن في نفس اليوم. ووصل حوالي مائة شخص، أمس الأحد، إلى موقع البؤرة الاستيطانية التي أقيمت على أرض فلسطينية خاصة بالقرب من مستوطنة شيلو، وشيدوا فيها مبنيين. وقام أفراد الشرطة الذين وصلوا إلى الموقع بهدم المبنيين وإخلاء المستوطنين. قالت الشرطة في البداية، إنها ألقت

القدس عاصمة فلسطين

القبض على ستة منهم للاشتباه في مخالفتهم لتعليمات قوة الشرطة، وعرقلة شرطي أثناء أداء واجبه، والاعتداء على عناصرها، ثم عادت وأعلنت أنها احتجزت تسعة أشخاص واقتادت اثنين منهم للاستجواب.

وقال المستوطنون الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم "نواة أور حاييم": "للأسف وزير الأمن يوآف غلانط، اختار مواصلة سياسة مضايقة واضطهاد المستوطنين – التي قادها وزير الأمن السابق بيني غانتس. لقد انتخب الشعب غلانط لدفع سياسات اليمين قدمًا، والآن يتضح أنه يطبق سياسة اليسار. نعتزم الاستمرار في التمسك بالتلة حتى لو تم طردنا مرة أخرى ومرة أخرى، حتى ولو مائة مرة".

في غضون ذلك، تغيب وزراء الصهيونية الدينية، صباح أمس الأحد، عن اجتماع الحكومة احتجاجا على إخلاء البؤرة الاستيطانية. وزعمت الصهيونية الدينية أن تعليمات إخلاء البؤرة الاستيطانية التي أقيمت في ذكرى الحاخام حاييم دروكمان تتعارض مع اتفاق التحالف والتعليمات التي أصدرها الوزير بتسلئيل سموطريتش لمنسق العمليات في المناطق، يوم الجمعة، والتي تطالبه بوقف الإخلاء حتى يتم مناقشة الموضوع هذا الأسبوع. إلا أن الإدارة المدنية لا تحتاج إلى طلب إذن من المستوى السياسي لإخلاء البؤر الاستيطانية، لأن ذلك من اختصاص قائد المنطقة الوسطى الذي يخضع لوزير الأمن.

بعد توجه سموطريتش غليه، أوضح منسق العمليات الحكومية في المناطق، اللواء غسان عليان، للمستوى المهني يوم الجمعة، أن قرار إخلاء البؤرة الاستيطانية هو من مسؤولية

القدس عاصمة فلسطين

قائد المنطقة الوسطى، اللواء يهودا فوكس، الذي يتخذ القرارات العملياتية. ووفقًا له، فإن الإدارة المدنية ليست جزءًا من هيئة عملياتية مسموح لها باتخاذ مثل هذه القرارات. وعلى الرغم من أن إخلاء البؤر الاستيطانية لا يتطلب موافقة وزير الأمن، فإن الجيش عادةً ما يبلغ الوزير مسبقًا عن نية اخلاء البؤر الاستيطانية في مناطق حساسة وكان هذا هو الحال أيضا في هذه الحالة.

طفل فلسطيني حاول تنفيذ عملية طعن في القدس

"يسرائيل هيوم"

اعتقلت الشرطة في البلدة القديمة، في القدس، طفلا فلسطينيًا يبلغ من العمر 13.5 عامًا، من سكان العيسوية، للاشتباه بأنه كان ينوي تنفيذ عملية طعن بواسطة سكين عثر عليها في حوزته. وسيتم إحضار المشتبه به إلى المحكمة، اليوم، لطلب تمديد اعتقاله بينما يستمر التحقيق في الحادث.

وأشاد قائد لواء القدس، دورون ترجمان، بيقظة عناصر الشرطة، قائلا: "هذا مثال آخر على احتراف عناصر شرطة لواء القدس ومقاتلي حرس الحدود الذين يعملون في المدينة في كفاح مستمر ضد الإرهاب. لقد أدت يقظة عناصر الشرطة وردهم السريع وملاحقتهم للمشتبه به إلى اعتقاله. في مواجهة تهديدات الإرهاب، لا بديل عن النشاط الحازم لعناصر الشرطة الذين يعملون طوال الوقت لإحباط النشاط التخريبي العدائي. والتعامل مع أي

القدس عاصمة فلسطين

تهديد أمني. سنواصل محاربة الإرهاب بكل الوسائل المتاحة لنا وإحباط التهديدات الإرهابية لأمن مواطني دولة إسرائيل".

نتنياهو ودرعي يفحصان سن قانون ضد تدخل القضاء في تعيين الوزراء

"يسرائيل هيوم"

بعد قرار المحكمة العليا إلغاء تعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا في الحكومة، بسبب إدانته بمخالفات جنائية، قرر رئيس الحكومة، نتنياهو، أمس الأحد، فصل درعي من مناصبه الوزارية، وبدأ على الفور التفكير مع درعي بسن قانون يمنع المحكمة العليا من التدخل في تعيين الوزراء، وذلك بهدف إعادة تعيين درعي وزيرا في الحكومة.

وفقًا للفكرة التي تم النظر فيها، ستقدم الحكومة تعديلًا على القانون الأساسي: القضاء، سيعلن صراحة أنه لا يمكن للمحكمة العليا التدخل في تعيين الوزراء في الحكومة. والهدف هو تجاوز قرار المحكمة العليا باستبعاد تعيين درعي. وستتم العملية التشريعية في حزمة واحدة مع تعزيز الإصلاح القانوني الذي يطرحه وزير القضاء ياريف ليفين وعضو الكنيست سمحا روتمان.

وحسب إصلاح ليفين، ستضعف قدرة المحكمة العليا على إبطال قوانين الكنيست بشكل كبير، وسيتم سن فقرة التغلب بأغلبية 61 عضوا في الكنيست، وسيتم إلغاء سبب المعقولية.

القدس عاصمة فلسطين

وكما ذكرنا، اضطر رئيس الوزراء نتنياهو، أمس الأحد، إلى إقالة درعي من منصبه خلال جلسة مجلس الوزراء بموجب قرار المحكمة العليا. وأشار نتنياهو إلى "أنني مجبر بقلب مثقل وبأسى شديد وبشعور صعب على فصلك من منصبك كوزير في الحكومة. أعتزم البحث عن أي طريقة قانونية يمكنك من خلالها الاستمرار في المساهمة لدولة إسرائيل".

وبعد فصله قال درعي إن لديه التزاما صارما تجاه 400 ألف شخص انتخبوه هو وحزب شاس. "لن يمنعني أي قرار قضائي من خدمتهم وتمثيلهم. أنوي الاستمرار في المساهمة بكل قوتي للجمهور والتحالف. أنوي الاستمرار في قيادة حركة شاس، والاستمرار في المشاركة في اجتماع رؤساء فصائل الائتلاف، والمساعدة في تعزيز التحركات القانونية المهمة التي انتخبت هذه الحكومة لدفعها من أجل تعزيز وتقوية الحكم."